

الوقف والوصل وأثرهما في الوجه الإعراقي

د. زهران طلبة مطر (*)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، والصلوة والسلام على نبينا محمدٍ خاتم النبيين وسيد المرسلين.

أما بعد

فإن القرآن الكريم هو معجزة الإسلام الكبرى التي تحدي الله بها الإنس والجن والعرب فعجزوا عن معارضته أو الإتيان بمثله؛ وذلك لما اشتمل عليه من بيان وفصاحة وبلاهة خرجت عن طوق العرب حتى بلغت حد الإعجاز.

وإن فضل القرآن الكريم على سائر الكلام كفضل الله تعالى على سائر خلقه، فقد جعله الله تعالى خير رسالته إلى الأرض لهداية البشرية وإرشادها إلى الصراط المستقيم؛ لذلك تولى الله سبحانه وتعالى حفظه بنفسه، ولم يكله إلى أحد من خلقه فقال تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (١). ومن مظاهر حفظه تعالى للقرآن الكريم أن قيس علماء ريانيين عنوا بتفسيره والكشف عن بلاغته وبيانه وأسرار إعجازه، كلما مضى منهم جيل خلفته أجيال، كل ذلك بصبر عجيب لا يعرف السامة ولا الملل.

ومن تجليات عنابة هؤلاء العلماء حفاوتهم بعلم الوقف والوصل، ومتى يكون المعنى صحيحاً على الوقف على كلمة، فاسداً على وصل تلك الكلمة بما بعدها، حتى أنهم وضعوا كتاباً مستقلة في الوقف والوصل (٢) وأثرهما في المعنى، وهذا بحث بعنوان (الوقف والوصل وأثرهما في الوجه الإعراقي في القرآن الكريم)، وصلة هذا الموضوع بترااثنا صلة ماسة لأنه ينشط في خدمة القرآن الكريم، وهو محراب طالما تبتل فيه علماؤنا الأقدمون، وقد توفر على الكتابة في هذا الموضوع جمع غفير من سلفنا الصالح، منهم :

١- أبو بكر بن الأنباري المتوفى ٣٠٤ في كتابه "إيضاح الوقف والابداء" .

(*) مدرس بقسم اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، فرع المنوفية

(١) (الحجر:٩)

(٢) منها كتاب القطع والاشتاف للنحاس، وـ"منار الهدى" للأشموني، وـ"المكتفى" للداني.

٢- أبو جعفر النحاس المتوفى ٣٣٨ هـ في كتابه "القطع والائتلاف".

٣- أبو عمرو الداني المتوفى ٤٤٤ هـ في كتابه "المكتفى في الوقف والابتداء".

والمقصود من تلاوة القرآن إيصال المعنى إلى قلب المتكلم، بحيث يكون المعنى تماماً لا يقع المتكلم في لبس ولا حيرة، لذلك ينبغي للقارئ -عند قراءة القرآن- أن يراعي الوقف الذي يتم به معنى الكلام، ويراعي الوصل الصحيح الذي لا يفسد عليه المعنى.

ولذلك وجوب اختيار وقت للتنفس والاستراحة، وتعيين على القارئ أن يرتضي ابتداءً بعد التنفس والاستراحة بشرط أن لا يكون ذلك مما يخل بالمعنى أو الفهم حتى يظهر إعجاز القرآن.

ومن أجل ذلك كله فقد حض الأئمة على تعلم الوقف والابتداء، ومعرفته معرفة تامة^(١).

فبان الوقف إن لم يكن صحيحاً أدى إلى فساد في معنى الآية، ولبس في الفهم لمقاصدها، وتغيير في الإعراب الذي هو فرع المعنى، والسبب في ذلك -في رأيي- هو عدم معرفة مواضع الوقف والابتداء، فقد يكون المعنى صحيحاً عند الوقف على الكلمة في الآية، فإذا وصلت أدى الوصل إلى فساد المعنى واضطراب الإعراب، لأن ما بعد الكلمة الموقف عليها يكون كلاماً مستأنفاً وليس معطوفاً على ما قبلها، فمن ذلك قوله تعالى «إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَىٰ يَتَعَثَّثُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ»^(٢).

نجد علامه الوقف اللازم ("على" كلمة "يسمعون". لأن "الموتى" ليس معطوفاً على "الذين يسمعون" حتى لا يفسد المعنى، لأن الذين يسمعون هم المؤمنون الموحدون، وأما الموتى فلا يسمعون ولا يستجيبون؛ لأنهم موتى، وعلى هذا فالوقف على "يسمعون" والابتداء بما بعده على أنه كلام مستأنف مكونٌ من مبتدأ وجملة فعلية في موضع رفع خبر المبتدأ. إلى غير ذلك من أمثله سترتها -أيها القارئ الكريم- في أثناء هذا البحث).

وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل لوجهه خالصاً، ولطلاب العلم نافعاً، هو ولي ذلك والقادر عليه، هذا وبالله التوفيق، والله من وراء القصد.

(١) ينظر ابن الجوزي، "النشر" (٢١٦/١).

(٢) (الأنعام: ٢٦)

تمهيد

المقصود بالوقف والابتداء

الوقف لغة: الحبس والكف، يقال: وقف الشيء أي: حبسه، ويقال: أوقفت الدابة أي: كففتها عن المشي^(١).

واصطلاحاً: قطع الصوت على الكلمة القرآنية زمناً يتفس فيه القارئ عادة بنية استئناف القراءة: إما بما يلى الكلمة الموقوف عليها أو بها أو بما قبلها، وليس بنية الإعراض عنها^(٢).

ويفرق علماء القراءات هنا بين ثلاثة مصطلحات متقاربة، هي: القطع، والوقف، والسكت. وعلى الرغم من أنها جمياً تدور حول معنى قطع الصوت زمناً ما، فإن الفروق بينها تبدو في أمرين: الأول: مدة القطع، والثاني: القصد منه، وهذا بيان ما يقصدونه من هذه المصطلحات.

فالوقف: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتفس فيه القارئ عادة بنية استئناف القراءة. فمن حيث الزمن يستفرق الوقف وقتاً يسع للتنفس، ويكون ذلك على رؤوس الآي أو أوسطها، ولا يكون في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رسميًّا من الكلمات. ومن حيث القصد فإن القارئ يقف لا بنية الإعراض وعدم الاستمرار في القراءة، بل بنية الاستراحة التي تسمح له بالتنفس، والعود مباشرة لاستئناف القراءة، كأن يقرأ القارئ (والضَّحْى، وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَّ) ^(٣)، ثم يقف (مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) ^(٤)، ثم يقف (وَلَلآخرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى) ^(٥)، ثم يقف، وهكذا إلى آخر ما يريد قراءته.

وأما السكت: فهو عبارة عن قطع الصوت زمناً دون زمن الوقف عادة من غير تنفس.

فأول فرق بين الوقف والسكت هو في مدة القطع فهو في السكت أقل مدة من الوقف، ومن أجل هذا أطلق عليه وقيفة، وقد يسمى وقفه يسيرة أو سكتة لطيفة^(٦).

(١) ينظر ابن منظور، "اللسان" "وقف".

(٢) ينظر الشيخ محمد مكي: "نهاية القول المفيد" ص ١٥٣ .

(٣) (الضَّحْى: ٢، ١)

(٤) (الضَّحْى: ٣)

(٥) (الضَّحْى: ٤)

(٦) اللسان "وقف".

أنواع الوقف :

١ - الوقف التام

هو ما يحسن الوقوف عليه، والابتداء بما بعده، ولا يتصل بهما قبله لا في اللفظ ولا في المعنى^(١).

- مثاله: قوله تعالى: «فَلَا يَحْزُنْكُمْ قَوْلُهُمْ»^(٢) فالوقف على «قولهم» لازم، لأنه لو وصل بما بعده لأوهم أن جملة «إِنَا نَعْلَمُ مَا يَسِّرُونَ وَمَا يَعْلَمُونَ»^(٣) من قول الكافرين، وهو ليس كذلك.

النوع الثاني: هو الذي يحسن الوقوف عليه، ويحسن الابتداء بما بعده، ومعنى هذا أنه يجوز وصله بما بعده لأن وصله لا يغير المعنى الذي أراده الله تعالى، ويسميه بعضهم بالتم المطلق.

وسمى تاماً لتمام الكلام عنده وعدم احتياجه لما بعده من اللفظ أو المعنى، ويكون غالباً في أواخر السور، وأواخر الآيات وانقضاء القصص، ونهاية الكلام على حكم معين، وقد يكون في وسط الآية، وفي أوائلها كما سيأتي في الأمثلة^(٤).

مثاله

قوله تعالى: (وَالثُّكُّ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)^(٥) والبدء بقوله: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) فـ«الآية الأولى» نهاية الآيات المتعلقة بأحوال المؤمنين، وما بعدها خاص بأحوال الكافرين.

٢ - الوقف الكافي

هو الذي يحسن الوقوف عليه، والابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده متعلق بما قبله من جهة المعنى دون اللفظ، فهو منقطع لفظاً متصل معنى، وسمى كافياً لاكتفائة

(١) يراجع ابن الجوزي: «النشر» (٢٢٩/١)، والأشموني: «منار الهدى»، ص٨، وخالد الأزهري: «العواشي الأزهرية»، ص٤٠، ٤١؛ وملا القاري: «المنع الفكرية»، ص٥٧؛ وزكريا الأنصاري: «المقصد لتلخيص ما في المرشد»، ص٤.

(٢) ينظر الداني: «المكتفي» ص١٤؛ والأشموني: «منار الهدى» (١٠٩٠)؛ وزكريا الأنصاري: «المقصد لتلخيص ما في المرشد» -٢- ص٦٥.

(٣) سورة يس: ٧٦.

(٤) ينظر عطية قابل: «غاية المريد» ص٢٠٩.

(٥) سورة البقرة: ٥.

(٦) سورة البقرة: ٦.

واستفائه عما بعده، واستفباء ما بعده عنه، بأن لا يكون مقيداً له^(١).

مثاله: الوقف على قوله تعالى: (أَمْ لَمْ تَذَرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)^(٢) والابتداء بقوله تعالى: (خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ)^(٣) فآخر الآية كلام تام ليس له تعلق بما بعده لفظاً، ولكنه متعلق به من جهة المعنى؛ لأن كلاًّ منهما إخبارٌ عن حال الكفار.

٣ - الوقف الحسن

هو الوقف على كلام تام في ذاته، متعلق بما بعده لفظاً ومعنى، وسمى حسناً لفادةه فائدة يحسن الوقف عليها^(٤).

حكمه: يحسن الوقف عليه، وأما الابتداء بما بعده ففيه تفصيل على حسب نوعه.

مثاله: النوع الأول: قوله تعالى (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وعلى قوله (الْحَمْدُ لِلَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) أول الفاتحة، فهذا كلام تام يؤدي معنى صحيحاً، ولكنه متعلق بما بعده لفظاً ومعنى؛ لأن: (الرحمن الرحيم) و (رب العالمين) صفتان للفظ الجلالة ولا يصح فصل الصفة عن الموصوف. وحكم هذا النوع أنه يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده لفظاً ومعنى.

٤ - الوقف القبيح

هو الوقف على كلام لم يتم في ذاته لشدة تعلقه بما بعده لفظاً ومعنى، ويترتب عليه إما ألا يفهم المراد من الكلام، وهذا هو القبيح، أو يفسد المعنى بسبب هذا الوقف، وهذا هو الأقبح.

مثاله: الوقف على قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي) ثم يقف.

(١) ينظر الداني: "المكتفي" ١٤٠؛ والأشموني: "منار المهدى" ص ١١؛ وابن الجوزي: "النشر" (٢٢٦-٢٢٨).

(٢) سورة البقرة: ٦

(٣) سورة البقرة: ٧

(٤) ينظر الداني: "المكتفي" ١٤٥؛ وزكريا الأنصاري: "المقصد" (٢٧).

(٥) سورة الفاتحة: ١

(٦) سورة الفاتحة: ٢

(٧) سورة البقرة: ٢٦.

أثر الوقف والوصل في الوجه الإعرابي

المسألة الأولى

قال تعالى: **«هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَآخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَإِمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَبَعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفَتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمِنًا بِهِ كُلُّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ»^(١).**

أكثر الناس على أن الوقف هي قوله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله) وتم الكلام هنا، أي: لا يعلم أحد ما يؤول إليه أمر هذه الأمة إلا الله، خلافاً لما أدعنته اليهود حين أرادوا حساب حروف الجمل^(٢) فحسابوه، وادعوا أن أكلة^(٣) هذه الأمة كيت وكيت. فأنزل الله تعالى (فاما الذين في قلوبهم زين) أي: ميل: يعني اليهود (فيتبعون ما تشابه منه)... وقال قوم: لا وقف على قوله: (إلا الله)، وإنما الوقف على قوله: (في العلم): لأنه يرفع قوله: (الراسخون) بالعطف على لفظة (الله) عز وعلا.

قال: لأنهم يعلمون تأويل ذلك، وذلك لأن الله تعالى قال: **«وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ»**^(٤) فلا يجوز أن يكون في القرآن ما لا يعلمه الراسخون في العلم.

وهذا من هذا القائل غلط: لأننا قد قلنا: إن هذا من جملة الفيوب الخمسة التي استأثر الله بعلمه، قال تعالى: **«إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْفَيْضَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْضَ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلَيْمٌ خَيْرٍ»**^(٥).

وقد ذكر الأصبهاني أن الوقف على (إلا الله) وقف تام يتم به المعنى؛ وذلك لأن علم تأويل المتشابه ليس إلا لله، وأما الراسخون في العلم فما عليهم في أمر المتشابه إلا التسليم لله قائلين: (كل من عند ربنا)، والوقف على قوله تعالى: (كل من عند الله)

(١) آل عمران: ٧.

(٢) هو ضرب من الحساب يجعل فيه لكل حرف من العروف الأبجدية عدد من الواحد إلى ألف على ترتيب خاص. ينظر "المجمع الوسيط" "جمل"؛ والكتفو: "الكليات" ١٧٤/٢.

(٣) كذا وقع، وصوابه: "أكل"، وهو الرزق والحظ من الدنيا يريدون مدة أمته وأجلها، ووقع على الصواب "أكل" في مجمع البيان (٤١٠/١) للطبرسي.

(٤) (النحل: من الآية ٨٩).

(٥) (لقمان: ٣٤).

(٦) ينظر الأصبهاني: كشف المشكلات (٢١٥/١-٢١٦).

مروي عن عائشة وابن عباس في رواية عنه وابن مسعود، وغيرهم^(١).
وذهب كثير من العلماء إلى أن الوقف على (وما يعلم تأويله إلا الله). وهو الذي اختاره الأصحابي، وحقق المعنى عليه.

ومن الذين اختاروا الوقف على لفظ الجلاله (الله) الفراء في معاني القرآن، قال الفراء: "(وما يعلم تأويله إلا الله)" ثم استئناف "(والراسخون)" فرفعهم به (يقولون) لا باتباعهم إعراب الله...^(٢).

وقال القرطبي: "... ومذهب أكثر العلماء أن الوقف التام في هذه الآية إنما هو عند قوله تعالى: (وما يعلم تأويله إلا الله) وأن ما بعده استئناف كلام آخر، وهو قوله: (والراسخون في العلم يقولون آمنا به)..."

وروى عن مجاهد أنه نَسَقَ (الراسخون) على ما قبله، وزعم أنهم يعلمونه، واحتج له بعض أهل اللغة فقال: معناه: والراسخون في العلم يعلمونه قائلين آمنا، وزعم أن موضع (يقولون) نصب على الحال، وعامة أهل اللغة ينكرون ويسبعدونه؛ لأن العربية لا تضمر الفعل والمفعول معاً، ولا تذكر حالاً إلا مع ظهور الفعل، فإذا لم يظهر فعل فلا يكون حال، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال: عبد الله راكباً، بمعنى: أقبل عبد الله راكباً ... فكان قول عامة العلماء مع مساعدة مذاهب النحويين له أولى من قول مجاهد وحده، وأيضاً فإنه لا يجوز أن ينفي الله سبحانه شيئاً عن الخلق وبثبته لنفسه، ثم يكون له في ذلك شريك. ألا ترى إلى قوله: (قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله)^(٣)، وقوله: (لا يجعلها لوقتها إلا هو)^(٤)، وقوله: (كل شيء هالك إلا وجهه)^(٥) فكان هذا كله مما استثار الله تعالى بعلمه لا يُشركه فيه غيره. وكذلك قوله تعالى: (وما يعلم تأويله إلا الله)، ولو كانت الواو في قوله: (والراسخون) للنسق لم يكن لقوله: (كل من عند ربنا) فائدة^(٦).

(١) ينظر ابن جرير: تفسيره (١٢٢-١١٨/٢)؛ والقرطبي: تفسيره (١٩-١٥/٤)؛ ونسب هذا الوقف أيضاً اختياراً لابن عمر، وعروة بن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، ومن النحاة الكسائي، والأخفش، والفراء، وأبو عبيد، وينظر أيضاً النحاس: "القطع والائتلاف" (٢١٥-٢١٢)؛ والداني: "المكتفي" (١٩٧-١٩٥)؛ والأنباري: "ايضاح الوقف" (٥٦٨-٥٦٥)؛ والأشموني: "منار الهدى" (٥٧-٥٦).

(٢) الفراء: معاني القرآن (١/١٩١)؛ وينظر النحاس: "إعراب القرآن" (١/٢١٠-٢١١).

(٣) سورة النمل: ٦٥.

(٤) سورة الأعراف: ١٨٧.

(٥) سورة القصص: ٨٨.

(٦) القرطبي: تفسيره (٤/١٥-١٥)، وينظر ابن كثير: تفسيره (٢/٥-٩).

وقال البغوي في تفسيره مرجحاً الوقف على لفظ الجلالة: "الأول^(١) أقيس بالعربية وأشبه بظاهر الآية^(٢) كما اختاره ابن جرير^(٣).

وقد اختار هذا الوقف الفخر الرازى محتكمًا إلى المعنى في ترجيح هذا الوقف بأن الله مدح الراسخين في العلم بالإيمان بما تشابه من القرآن، والإعلان عن الإيمان بما تشابه لا تظهر له مزينة إلا إذا ظل ما تشابه مجهول الحقيقة لديهم، وهم مع ذلك مؤمنون به، ومفوضون الأمر فيه إلى الله تعالى.

قال الرازى: "لو كان الراسخون في العلم عالمين بتأويله لما كان بتخصيصهم بالإيمان وجه، فإنهم لما عرفوه بالدلائل صار الإيمان به كالإيمان بالمحكم، فلا يكون في الإيمان به بخصوصه مزيد مدح^(٤).

واختار بعضهم الوقف على "راسخون في العلم"

قال الزمخشري: "وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم" أي: لا يهتدي إلى تأويله الحق الذي يجب أن يُعمل عليه إلا الله^(٥) وعباده الذين رسخوا في العلم أي: ثبتوا فيه وتمكنوا، وعَضُوا فيه بضرس قاطع. ومنهم من يقف على قولهم "إلا الله" ويبتدئ: والراسخون في العلم (يقولون)، ويفسرون المتشابه بما استأثر الله بعلمه، وبمعرفة الحكمة فيه من آياته كعدد الزيانية ونحوه.

وال الأول هو الوجه، ويقولون: كلام مستأنف موضع لحال الراسخين بمعنى: هؤلاء العالمون بالتأويل (يقولون آمنا به) أي بالمتشابه^(٦).

وقال العكبرى: "(و)ما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم)، (والراسخون) معطوف على اسم (الله) والمعنى أنهم يعلمون تأويله أيضًا، (يقولون) في موضع نصب على الحال، وقيل: (الراسخون) مبتدأ، (يقولون) الخبر، والمعنى: أن الراسخين لا

(١) أي الوقف على لفظ الجلالة.

(٢) البغوي. تفسيره (١٠/٢).

(٣) الفخر الرازى: تفسيره "مفاتيح الغيب" (١١٧/٢); وينظر أبو حيان: "البحر المعيب" (٢/٣٨٤-٣٨٥)؛ والأبجدي: "البيان" (١/١٩٢)؛ والطبرسى: "مجمل البيان" (١/٤١٠).

(٤) لا يجوز إطلاق الامتداد على علم الله تعالى، إذ الامتداد لا يكون في الإطلاق إلا عن جهل وضلال - سبحانه وتعالى ... وينظر: ابن المنير: "الانتصاف" بهامش "الكشف" (٢٢٨/١).

(٥) الزمخشري: "الكشف" (١/٣٨٨)؛ وينظر الألوسي: "روح المعانى" (٣/١٣٥-١٣٦)؛ وأبو السعود العمادى: "إرشاد العقل السليم" (٢/٨).

يعلمون تأويله، بل يؤمنون به^(١) وإذا كان الراسخون في العلم لا يعلمون المتشابه فغيرهم من باب أولى لا يعلمون لقلة علمهم^(٢).

قلت: وما تقدم من عرض نعلم أن في الوقف على قوله تعالى: (وما يعلمه إلا الله والراسخون في العلم)^(٣) قولين لأهل العلم.

الأول: أن الوقف على لفظ الجلالة، والراسخون مبتدأ وليس معطوفاً على لفظ الجلالة، وهذا ما اختاره كثير من العلماء، وهو مذهب ابن عباس وأبي بن كعب وعائشة وعروة بن الزبير، واختاره الأصبهاني.

والثاني: أن الوقف على قوله: (والراسخون في العلم) وعلى هذا فقوله: (والراسخون) معطوف على لفظ الجلالة، ويكون "الراسخون" في العلم يعلمون المتشابه مع الله، و (يقولون) في موضع حال.

وأرى أن الرأي الأول أرجح وأن الوقف على لفظ الجلالة، ويرفع (الراسخون) بالابتداء والخبر جملة (يقولون) والمعنى واضح وصحيح على هذا الوقف؛ وذلك لأمور:

الأول: أن هذا الوقف رجحه كثير من العلماء كما تقدم، وهو مذهب جماعة من الصحابة.

الثاني: لو كان الراسخون في العلم عالمين بتأويل المتشابه لما كان في تخصيصهم بالإيمان به فائدة ولا مدح، ولكنهم يمدحون لإيمانهم بشيء لا يعرفون حقيقته، إذ لو عرفوه لكان محكماً لديهم.

الثالث: حكى الفراء أن في رواية أبي بن كعب: "ويقول الراسخون في العلم"^(٤) وهذه القراءة ترجح أن (الراسخون) مرفوع بالابتداء، وليس معطوفاً على لفظ الجلالة.

المسألة الثانية

قال تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذُلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرَثَ﴾^(٥).

(١) المكبري: إملاء ما من به الرحمن (١٢٤/١). وينظر الجمل: "الفتوحات الإلهية" (١/٤٠٢); والسمين الحلببي: "الدر المصنون" (٢/٢٩).

(٢) الألوسي: "روح المعاني" (٢/١٣٩).

(٣) (سورة آل عمران: ٧).

(٤) ينظر الفراء: "معاني القرآن".

(٥) (البقرة: من الآية ٧١)

وقف أبو حاتم على قوله: (لا ذلول) ثم ابتدأ فقال: (تشير الأرض) أي: هي تشير الأرض، فأثبتت لها الإثارة. وما ذهب إليه أبو حاتم رده العلماء: لأنَّه يوهم غير المعنى المقصود، فالله قال في البقرة: (لا ذلول) أي ليست مذلة للحراثة والسوق، فكيف يثبت بعدها أنها (تشير الأرض) فيكون هذا تناقضًا.

كذلك أنكر ابن الأباري في "إيضاح الوقف" قول أبي حاتم، وقال: "لا يؤخذ به ولا يُرجَّح عليه"^(١).

ولم يقف الآخرون بأسرهم وقالوا: إنَّ المعنى لا ذلول تشير الأرض، وجعلوا الإثارة داخلة في النفي، وقالوا: إنَّ قوله (تشير الأرض) لو كان مبتدأً به لكان التقدير: هي تشير الأرض، وإذا كان هذا التقدير لم تكن الواو ثابتة في قوله: (ولا تسقي الحرش)، وكان ينبغي على قوله: (تشير الأرض لا تسقي الحرش): لأنَّك لا تقول: يقوم زيد ولا يقعد، وإنما تقول: يقوم زيد لا يقعد، فثبت أنَّ قوله: "تشير الأرض" داخل في النفي ليصح عطف قوله: (ولا تسقي الحرش) عليه^(٢).

وحكي النحاس عن الأخفش على بن سليمان أنَّ قوله: (تشير) لو كان مستأنفًا لما جمع بين "الواو" و "لا" في "ولا تسقي"^(٣).

وقال السمين الحلبي: موجهاً قول الأخفش على بن سليمان ومعللاً له: "وقد منع القول باستثنافها جماعة منهم الأخفش على بن سليمان، وعلل ذلك بوجهين: أحدهما: أنَّ بعده (ولا تسقي الحرش)، فلو كان مستأنفًا لما صح دخول "لا" بينه وبين الواو.

الثاني: أنها لو كانت تشير الأرض ل كانت الإثارة قد ذلتتها، والله تعالى نفى عنها ذلك بقوله: (لا ذلول)^(٤).

وجعل الأصبهاني لقول أبي حاتم وجهاً من القياس، وعلى هذا فيوقف على (لا ذلول)، ويبدأ بقوله: (تشير). قال الأصبهاني: "ولقول أبي حاتم عندنا وجه من القياس،

(١) ينظر ابن الأباري: "إيضاح الوقف" ٥٢١؛ والأشموني: "منار الهدى" ٣٦ - ٣٧؛ والنحاس: "القطع" ص ١٤٨.

(٢) ينظر الأصبهاني: "كشف المشكلات" ١/٥٦-٥٧؛ وينظر المرادي: "الجني الداني" ٢٩٤.

(٣) ينظر النحاس: "إعراب القرآن" ١/١٨٦.

(٤) ينظر السمين: " الدر المصنون" ١/٤٢٩-٤٣٠؛ وينظر أبو حيان: "البحر المحيط" ١/٢٥٥؛ والجمل: "الفتوحات الإلهية" ١/١٠٤.

وهو أن تكون الواوُ واؤ الحال دون العطف، والتقدير: تثیر الأرض غير ساقية الحrust،
وإذا كان كذلك كان ما قاله لا يلزمـه...^(١).

وهذا الوجه الذي ذكره الأصبهاني في جوازه نظر؛ لأنـه كان يجب على مذهبـه تكرار
لاـ في ذلـول؛ إذ لا يقال: "مررت بـرجل لا شاعـر" حتى تقول: "ولا كاتـب"، ولا يقال قد
تكررت بـقولـه: (ولا تسـقي)؛ لأنـ ذلك واقـع بعد الاستئنـاف على زـعمـه^(٢).

ويـرد قولـ أبي حـاتـم أـيـضاً إـجـمـاعـاً أـهـلـ التـفـسـيرـ عـلـىـ أـنـهـ لـيـسـ بـذـلـولـ فـتـثـيرـ الـأـرـضـ
وـتـسـقـيـ الـحـرـثـ، فـبـثـاثـةـ الـأـرـضـ وـسـقـيـ الـحـرـثـ مـنـفـيـانـ عـنـهـ، وـأـبـوـ حـاتـمـ لـمـ اـبـتـدـأـ بـ"ـتـثـيرـ"
أـثـبـتـ لـهـ الإـثـارـةـ^(٣).

قال القرطبي: "هي بقرة لا ذلـولـ مـثـيـرـةـ" قالـ الحـسـنـ: "وكـانـتـ تـلـكـ بـقـرـةـ وـحـشـيـةـ"
ولـهـذاـ وـصـفـهاـ اللـهـ تـعـالـىـ بـأـنـهـ لـاـ تـثـيرـ الـأـرـضـ وـلـاـ تـسـقـيـ الـحـرـثـ، أـيـ: لـاـ يـسـنـيـ بـهـاـ لـسـقـيـ
الـزـرـعـ، وـلـاـ يـسـقـيـ عـلـيـهـاـ، وـالـوـقـفـ هـاـ هـنـاـ حـسـنـ" وـقـالـ قـوـمـ: (ـتـثـيرـ) فـعـلـ مـسـتـأـنـفـ، وـالـمـعـنـىـ:
إـيجـابـ الـحـرـثـ لـهـ، وـأـنـهـ كـانـتـ تـحـرـثـ وـلـاـ تـسـقـيـ، وـالـوـقـفـ عـلـىـ هـذـاـ التـأـوـيلـ عـلـىـ (ـلاـ
ذـلـولـ)، وـالـوـجـهـ الـأـوـلـ أـصـحـ لـوـجـهـيـنـ:

أـحـدـهـماـ: مـاـ ذـكـرـهـ النـحـاسـ عـنـ عـلـىـ بـنـ سـلـيـمـانـ أـنـهـ قـالـ: لـاـ يـجـوزـ أـنـ يـكـونـ (ـتـثـيرـ)
مـسـتـأـنـفـاـ؛ لـأـنـ بـعـدـهـ (ـوـلـاـ تـسـقـيـ الـحـرـثـ)، فـلـوـ كـانـ مـسـتـأـنـفـاـ لـمـ جـمـعـ بـيـنـ الـوـاـوـ وـ لـاـ.

الـثـانـيـ: أـنـهـ لـوـ كـانـ تـثـيرـ الـأـرـضـ لـكـانـتـ الإـثـارـةـ قـدـ ذـلـلتـهـ، وـالـلـهـ تـعـالـىـ نـفـىـ عـنـهـ
الـذـلـ بـقـولـهـ: (ـلـاـ ذـلـولـ)^(٤).

وـمـمـاـ تـقـدـمـ نـعـمـ أـنـ الـوـقـفـ عـلـىـ (ـذـلـولـ)ـ وـالـبـدـءـ بـ(ـتـثـيرـ)ـ مـرـدـودـ لـأـنـ (ـتـثـيرـ)ـ لـيـسـ
مـسـتـأـنـفـاـ، وـلـكـنـهـ دـاـخـلـ فـيـ النـفـيـ، وـقـولـهـ: (ـتـثـيرـ الـأـرـضـ)ـ وـ(ـتـسـقـيـ الـحـرـثـ)ـ صـفـتـانـ لـ"ـبـقـرـةـ"
كـانـهـ يـقـولـ: لـاـ ذـلـولـ مـثـيـرـةـ وـسـاقـيـةـ، أـوـ تـكـوـنـ جـمـلـةـ (ـتـثـيرـ الـأـرـضـ)ـ فـيـ مـحـلـ نـصـبـ عـلـىـ
الـحـالـ مـنـ الضـمـيرـ الـمـسـتـكـنـ فـيـ (ـذـلـولـ)ـ تـقـدـيرـهـ: لـاـ تـذـلـ حـالـ إـثـارـتـهـ الـأـرـضـ^(٥).

(١) الأصبهاني: كشف المشكلات . ٥٧/١ .

(٢) ابن هشام: "المقني" ، ص ٥٠٢ .

(٣) يـنـظـرـ: ابنـ جـرـيرـ: تـفـسـيرـهـ (٢٧٨/١)؛ وـالـقـرـطـبـيـ: تـفـسـيرـهـ (٥٤٢/١)؛ وـابـنـ كـثـيرـ: تـفـسـيرـهـ (١٥٩/١)؛
وـالـأـنـبـارـيـ: "ـإـيـضـاحـ الـوـقـفـ"ـ صـ ٥٢١ـ؛ وـأـبـوـ السـعـودـ: "ـإـرـشـادـ الـعـقـلـ السـلـيمـ"ـ (١١٢/١).

(٤) القرطبي: تفسيره (٤٥٢/١).

(٥) السمين الحلبي: الدر المصنون (٤٢٩/١)؛ وـيـنـظـرـ الجـمـلـ: "ـالـفـتوـحـاتـ الـإـلـيـهـيـةـ"ـ (١٠٤/١).

المسألة الثالثة

قال تعالى: (وَلَتَجِدُنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسَ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوْمًا أَحْدُهُمْ لَوْ
يُعْمَرُ أَلْفَ سَنَةً وَمَا هُوَ بِمُزَاحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعْمَرُ) ^(١).

اختلف العلماء في الوقف على هذه الآية، فوقف قوم على قوله: (حياة) ثم ابتدأوا: (ومن الذين أشركوا) وعلى هذا الوجه يكون قوله: (ومن الذين أشركوا) كلاماً مستأنفاً ليس معطوفاً على ما قبله، ويكون في الكلام حذف وهو المبتدأ، والتقدير: ومن الذين أشركوا قوم يود أحدهم، وجملة "يود أحدهم" صفة لهذا المبتدأ، "ومن الذين أشركوا" خبر مقدم.

وقف قوم على قوله: "أشركوا"، ويكون قوله: "ومن الذين أشركوا" معطوفاً على ما تقدم، فبعضهم قال المعنى: ولتجدهم أحرص الناس على حياة ومن الذين أشركوا ^(٢).

والوقف على "حياة" تُسبب في كتب الوقف إلى نافع وحده ^(٣)، وأجاز النحاس هذا الوجه، ثم قال: "إلا أن المعنى في الآية لا يحتمل هذا وإن كان جائزاً في العربية" ^(٤).

وما ذهب إليه النحاس من أن المعنى ليس على هذا الوقف واضح من معنى الآية وهو ما اختاره أكثر المفسرين وأصحاب القراءات ^(٥).

وعلى هذا الوجه تكون جملة (ومن الذين أشركوا) استئنافية، والواو للاستئناف والمبتدأ محذوف، أي: ومن الذين أشركوا قوم يود أحدهم لو يعمر ألف سنة.

والوقف على قوله (الذين أشركوا) هو ما اقتصر عليه ابن الأباري ^(٦) واختاره كثير من أهل اللغة والقراءات، وهو وقف تام عند الأخفش والفراء وكاف عند أبي حاتم.

قال الفراء في الآية: (وَلَتَجِدُنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسَ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا) ^(٧) معناه -والله أعلم-: وأحرص من الذين أشركوا على الحياة، ومثله أن تقول: هذا أنسخ الناس ومن هرم؛ لأن التأويل للأول: هو أنسخ من الناس ومن هرم.. ^(٨).

(١) (البقرة: من الآية ٩٦).

(٢) ينظر الأصبغاني: كشف المشكلات (١/٧٦ - ٧٧).

(٣) ينظر النحاس: "القطع" (١٥٤-١٥٥); والداني: "المكتفى" (١٦٩); والأشموني: "منار الهدى" (٣٩).

(٤) ينظر النحاس: "القطع" ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٥) ينظر الطبراني: تفسيره (١/٢٣٩-٣٤٠); والقرطبي: تفسيره (٢/٢٤); وابن كثير: تفسيره (١/١٨٤).

(٦) ابن الأباري: "ايضاح الوقف" (٥٢٤-٥٢٥).

(٧) (البقرة: من الآية ٩٦).

(٨) الفراء: "معاني القرآن" : ١/٦٢ - ٦٣.

وقال الأصبهاني: "وقف قوم على قوله (أشركوا) وقالوا: التقدير: ولتجدتهم أحرص من الناس على حياة ومن الذين أشركوا، فحمل الكلام على المعنى، فقيل لهم هذا لا يصح؛ لأن المشركين قد دخلوا تحت قوله (أحرص الناس)، فيكون في الآية تكرار".

والجواب: أن المشركين وإن دخلوا تحت قوله (أحرص الناس) جاز تخصيصهم بالذكر لشدة عنادهم، كما أن جبريل وميكائيل^(١) خصاً بالذكر وإن دخلا تحت الملائكة تفخيمًا لهما وتشريفاً، وكذلك ها هنا^(٢).

واختار هذا الرأي الفخر الرازي فقال: "أمّا الواو في قوله تعالى: (ومن الذين أشركوا) ففيه ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها واو عطف، والمعنى أن اليهود أحرص الناس على حياة وأحرص من الذين أشركوا كقولك: هو أسرخي الناس ومن حاتم، هذا قول القراء والأصم، فإن قيل: ألم يدخل الذين أشركوا تحت الناس؟ قلنا: بل، ولكنهم أفردوا بالذكر؛ لأن حرصهم شديد وفيه توبيخ عظيم؛ لأن الذين أشركوا لا يؤمنون بالمعاد، ولا يعرفون إلا الحياة الدنيا، فحرصهم عليها لا يستبعد لأنها جنتهم، فإذا زاد عليهم في العرص من له كتاب وهو مُقرّ بالجزاء كان حقيقة بأعظم التوبيخ، فإن قيل: ولم زاد حرصهم على حرصن المشركين؟ قلنا: لأنهم علموا أنهم صائرون إلى النار لا محالة والمشركون لا يعلمون ذلك.

القول الثاني: أن هذه الواو واو استئناف، وقد تم الكلام عند قوله تعالى: (على حياة) وتقديره: ومن الذين أشركوا أناس يود أحدهم، على حذف الموصوف كقوله تعالى: (وما منا إلّا له مقام معلوم)^(٣).

القول الثالث: أن فيه تقديمًا وتأخيرًا والتقدير: ولتجدتهم وطائفة من الذين أشركوا أحرص الناس على حياة، ثم فسر هذه المحبة بقوله: (يود أحدهم لو يعمر ألف سنة) وهو قول أبي مسلم. والقول الأول أولى؛ لأنه إذا كانت القصة في شأن اليهود

(١) يقصد في قوله تعالى: «مَنْ كَانَ عَدُوا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرَسُولِهِ وَجَبْرِيلَ وَمِيكَالَ» (البقرة: من الآية ٩٨).

(٢) الأصبهاني: كشف المشكلات ٧٧/١. وينظر العكيري: «الإملاء» ٥٣/١.

(٣) (الصفات: ١٦٤) والتقدير: ما أحدّ منا ... وينظر أبو حيان: «البحر المحيط» ٣٧٩/٧؛ وابن السراج: «الأصول» ٤١٢/١؛ والفارسي: «الضديات» ٢٢؛ والبصريات: ٢٠٨، ٢٨٠، ٢١٠؛ وابن يعيش: «شرح المفصل» ٦١/٢.

خاصة، فالأليق بالظاهر أن يكون المراد: ولتجدن اليهود أحقر من الحياة من سائر الناس ومن الذين أشركوا، ليكون ذلك أبلغ في إبطال دعواهم وفي إظهار كذبهم في قوله: إن الدار الآخرة لنا لا لغيرنا^(١).

وقال ابن عجيبة: (ومن الذين أشركوا) على حذف مضاد أي: وأحرص من الذين أشركوا، فيتوقف عليه^(٢). ورجح هذا الرأي كثير من المفسرين^(٣). وهو الجدير بالترجيع، وعليه المعنى كما تقدم.

المسألة الرابعة

قال تعالى: (قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتَّهِمُونَ فِي الْأَرْضِ)^(٤).

اختلف النحويون والمفسرون في اعراب كلمة (أربعين) فذهب بعضهم إلى أنها ظرف لـ (محرمة) وأن تحريم دخول الأرض المقدسة على اليهود كان مؤقتاً بـ (أربعين سنة) وعلى هذا فالوقف يكون على (أربعين سنة). وقال بعضهم: (أربعين) ظرف لـ(يتيمون في الأرض) أي أن التحريم كان على التأييد والتيه كان أربعين سنة، وعلى هذا فالوقف على قوله: (محرمة عليهم).

وقد ذكر هذين الرأيين الأصبهاني، فقال: (أربعين سنة) عند أبي إسحاق ليس بظرف لـ(محرمة)، والوقف عنده على قوله (عليهم) قال: والتحريم كان على التأييد، وقال الفراء: بل حرم عليهم أربعين سنة فـ(أربعين) ظرف لـقوله (محرمة) والوقف عنده على قوله (سنة)، وهو ظرف عند أبي إسحاق لـ(يتيمون) والتقدير: إنها محرمة عليهم يتيمون في الأرض أربعين سنة^(٥).

والعلماء في الوقف على هذه الآية على قولين:

الأول: بعض العلماء يقف على قوله: (عليهم) ويكون (أربعين) ظرفاً لـ(يتيمون) ويكون: تحريم دخول الأرض المقدسة على بنى إسرائيل كان على التأييد، وأما التيه في الأرض فقد كان أربعين سنة، وهذا مذهب الزجاج والأخفش ونافع وأبي حاتم وغيرهم.

(١) الرازي: «تفسيره» ٢٦٤/٢ . وينظر السمين الحلبـي: «الدر المصنون» ٢/٩-١٠.

(٢) ابن عجيبة: «البحر المديـد» ١١٥/١ .

(٣) يراجع أبو حيـان: «البحر المحيـط» ٢١٣/١ - ٢١٤؛ والزمخشـري: «الكـشاف» ٢٩٨/١؛ والألوـسي: روح المعـانـي ١/٥٢٠؛ وأبو السعـود: «تفسيره» ١/١٣٢؛ والطـيرـسي: «مـجمـعـ البـيـانـ» ١/١٦٥؛ والنـحـاسـ: «أـعـرابـ القرآنـ» ١/٢٠٠ .

(٤) سورة المائدة: من الآية ٢٦ .

(٥) الأصبهـانيـ: «كـشـفـ المشـكـلاتـ» ١/٤٥-٤٦ .

وأجازه الفراء وابن الأنباري وغيرهم. وهذا قول ابن عباس وقتادة والسدوي والحسن وغيرهم^(١). ونسب العكبري هذا الرأي إلى كثير من السلف^(٢).

الثاني: ذهب بعض العلماء إلى أن (أربعين) ظرف لـ(محرمة) والوقف حينئذ على (سنة)، وتكون جملة (يتيمون) مستأنفة، وتكون مدة التحرير أربعين سنة وليس على التأبيد. وهذا الرأي أجازه الفراء فقال: "(أربعين سنة) منصوبة بالتحرير...^(٣)".

واختار هذا الرأي ابن جرير الطبرى، وذكر أن قوله: (فإنها محرمة) وهو العامل في (أربعين سنة) وأن بني إسرائيل مكثوا لا يدخلون الأرض المقدسة أربعين سنة وهم تائمون في البرية لا يهتدون لمقصد، ثم خرجوا مع موسى ففتح بهم بيت المقدس...^(٤). كما اختار هذا الرأي أبو جعفر النجاش^(٥). وجعل السمين الحلبى هذا الوجه هو الظاهر فقال: "قوله (أربعين سنة) فيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوب بـ(محرمة) فإنه روى في القصة أنهم بعد الأربعين دخلوها، فيكون قد قيد تحريرها عليهم بهذه المدة، وأخبر أنهم يتيمون، ولم يُبَيِّنْ كمية التيه، وعلى هذا ففي (يتيمون) احتمالان: أحدهما: أنه مستأنف، والثانى: أنه حال من الضمير في عليهم"^(٦). ونقل الجمل في حاشيته عن الكرخي أنه مما يدل على أن (أربعين) ظرف لـ(محرمة) ما روى أن موسى عليه الصلاة والسلام صار بعده بمن بقي منهم، ففتح أربحاء وأقام فيها ما شاء الله ثم قبض^(٧).

وهذا الرأي هو الظاهر من التلاوة فـ(أربعين) ظرف لـ(محرمة) أي: دخول الأرض المقدسة محرم على بني إسرائيل مدة أربعين سنة، وعلى هذا فالوقف على (سنة) ثم يبدأ بكلام مستأنف: (يتيمون في الأرض) ويكون التيه غير مؤقت بمدة. وهذا ما اختاره الألوسي أيضاً^(٨).

(١) ينظر: الطبرسى: "مجمع البيان" ١٨١/٢؛ وأبو حيان: "البحر" ٤٥٨/٢؛ والأنباري: "ايضاح الوقف" ٦١٦-٦١٧؛ والنحاس: "القطع" ٢٨٥/٢٨٤؛ والداتى: "المكتفى" ٢٧٧؛ والأشمونى: "منار الهدى" ٩٠؛ والفراء: "معانى القرآن" ١/٢٥٥؛ والنحاس: "إعراب القرآن" ٤٩٢/١ .

(٢) العكبري: "الإملاء" ٢١٢/١ .

(٣) الفراء: "معانى القرآن" ٣٠٥/١ .

(٤) يراجع ابن جرير الطبرى: "تفسيره" ١١٨-١١٦/٦؛ وابن كثير: "تفسيره" ٧٢/٢ .

(٥) يراجع النحاس: "إعراب القرآن" ٤٩٢/١ .

(٦) السمين الحلبى: "الدر المصنون" ٢٣٦/٤ . وينظر القرطبي: "تفسيره" ٦/١٢٩-١٣٠ .

(٧) ينظر الجمل: "الفتوحات الإلهية" ٢١٨/١ .

(٨) الألوسي: "روح المعانى" ٤/١٦١ .

المسألة الخامسة

قال تعالى: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجَّ﴾^(١).

اختلف القراء في قراءة هذه الآية على أوجه مختلفة من حيث اختلاف الضبط الإعرابي لبعض الكلمات مع اختلاف حكم الوقف، وترتبط على ذلك اختلاف معنى الآية كما يلي:

الوجه الأول: (فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجَّ) بفتح الكلمات الثلاث^(٢) على أن (لا) نافية للجنس، و(رفث) اسمها مبني على الفتح في محل نصب، ولا فسوق معطوف على (لا رفث)، ولا جدال: معطوف على (لا فسوق)، قوله: (في الحج) جار ومجرور خبر لـ(لا) الأولى^(٣) والمكررة للتوكيد. والمعنى في ضوء التخريج السابق: لا يجوز أي رفث، ولا أي فسوق ولا أي جدال في أشاء الحج، ويكون النفي شاملًا كل نوع من الأنواع الثلاثة السابقة فهو نفي للجنس^(٤).

الوجه الثاني: (فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ) هنا وقف ثم يبدأ بقوله: (ولا جدال في الحج). فـ(فَلَا رَفَثٌ): لا نافية تعلم عمل ليس ورفث: اسمها مرفوع، ولا فسوق: لا عاملة عمل ليس وفسوق اسمها، وخبر (لا) الأولى والثانية محنوف مفهوم مما بعده وتقديره: في الحج، (ولا جدال) لا نافية للجنس (جدال) اسمها مبني في محل نصب، و(في الحج) شبه جملة خبر (لا) الثالثة.

والمعنى في ضوء الوجه الثاني هذا: لا يجوز الرفث ولا الفسوق في الحج دون أن يشمل ذلك كل أنواع الرفث وكل أنواع الفسوق، ويلاحظ أن الرفث: الجماع، والفسوق: العصيان، ولما كان نفي كل أنواعهما شاق جاء النفي غير شامل لكل أنواعها تخفيفاً وتبسييراً، ولا جدال: أي: لا يجوز أي نوع من أنواع الجدال، ويلاحظ أن الجدال: هو المماراة التي تؤدي إلى الغضب والإيذاء والإيحاش المفضي إلى العداوة والبغضاء،

(١) البقرة: من الآية: ١٩٧.

(٢) قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم بفتح (رفث وفسوق)، وقرأ أبو عمرو وابن كثير (فلا رفث ولا فسوق) بالرفع والتثنين، ولم يختلفوا في فتح اللام من (ولا جدال). ينظر ابن مجاهد: "السبعة" ص: ١٨٠؛ والداني: "التسهيل"، ص: ٨٠؛ وابن الجوزي: "النشر" ٢٢٦/٢-٢٢١.

(٣) ويجوز أن تكون (لا) المكررة مستانفة فيكون في (الحج) خبر (لا جدال) وخبر (لا) الأولى والثانية محنوف، أي: لا رفث في الحج ولا فسوق في الحج، واستنفني عن ذلك بخبر الأخيرة: ينظر العكري: "البيان" ١٦١/١.

(٤) ينظر: الأنباري: "إيضاح الوقف" ٥٤٥؛ ومكي: "الكشف" ١-٢٨٥-٢٨٦؛ والفارسي: "الحجنة" ٢١٥/٢؛ والداني: "المكتفي" ١٨٢؛ والنحاس: "القطع" ١٧٩-١٧٨؛ والرازي: "تفسيره" ١٧٩/٥؛ النحاس: "أعراب القرآن" ٢٤٦-٢٤٥؛ والأنباري: "البيان" ١٤٧/١ والعكري: "البيان" ١٦١؛ ومكي: "المشكل" ١٢٢/١.

الأمر الذي اقتضى - في ضوء هذا التوجيه الإلهي - مزيداً من الزجر والمبالفة في النفي^(١).

الوجه الثالث: (فَلَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جَدَالٌ) برفع الثلاثة، وانفرد أبو جعفر وهو من القراء الثلاثة - بتنوين جدال مع الرفع^(٢).

فلا رفت: لا نافية تعمل عمل ليس، رفت: اسمها مرفوع، ولا فسوق الواو عاطفة، ولا نافية، وفسوق: اسمها، ولا جدال إعرابه كإعراب الوجهين المتقدمين، (في الحج) جاء جار ومجرور خبر (لا) الأولى والمكررة للتوكيد.

والمعنى: لا يجوز الرفت ولا الفسوق ولا الجدال في أثناء الحج دون أن يشمل ذلك كل أنواع الرفت أو الفسوق أو الجدال^(٣).

وهكذا الاختلاف في علامة الإعراب كان له أثر في اختلاف الوقف والمعنى.

المسألة السادسة

قال تعالى: (وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ)^(٤).

في الآية السابقة قراءات وإعرابات يختلف الوقف تبعاً لاختلاف هذه القراءات. ولذلك قال النحاس: "وفي هذه الآية قراءات وإعراب ومعانٍ يحتاج معرفتها مع التمام"^(٥).

وهذه الآية تقرأ على الأوجه التالية:

الوجه الأول: بدون وقف، وفي هذه القراءة تلاحظ أن الفعل "يرى" بصيغة الغيبة، وقوله: (أن القوة لله جميعاً) هذا المصدر مفعول للفعل (يرى)، (وأن الله شديد العذاب): جملة معطوفة على (أن القوة لله جميعاً)، وعلى هذا فلا وقف على (العذاب) لأن الكلام كله متصل؛ لأن ما بعده مفعول (يرى) ولا يجوز الفصل بين الفعل ومفعوله. وقد اختلفوا في دلالة الفعل (يرى): فذهب الفارسي وأبو عبيدة^(٦) إلى أنها من رؤية

(١) يراجع: مكي: "الكشف" ١/٢٨٥-٢٨٦؛ والفارسي: "الحجنة" ٢/٢١٥؛ والرازي: "تفسيره" ٥/١٧٩؛ والقرطبي: "تفسيره" ١/٢٧٠-٢٧٢.

(٢) ينظر القاضي: "البدور الظاهرة"، ص ٤٧.

(٣) ينظر السمين الحلبي: "الدر المصنون" ٢/٣٢٣.

(٤) سورة البقرة: من الآية ١٦٥.

(٥) النحاس: "القطع"، ص ٩٤.

(٦) الفارسي: "الحجنة" ٢/٢٧٩؛ ومكي: "الكشف" ١/٢٧١-٢٧٣.

العين، وعلى هذا فهي تتصبّب مفعولاً واحداً هو ما انسبك من أنّ وما بعدها، وذهب الأخفش والزجاج^(١) أنّ (يرى) بمعنى (يعلم)، وقوله (أنّ القوة) سدّت مسدّ مفعولي (يرى) وبناءً على هذه القراءة يكون معنى الآية: ولو يرى الذين ظلموا حين يرون العذاب كون القوة لله جميّعاً وأنه شديد العذاب. وجواب الشرط ممحض تقديره: لرأوا أمراً جللاً، ولما اتخذوا من دونه أنداداً لا تضر ولا تتفع^(٢).

ويجوز أن يكون بإضمار اللام الجارة، والتقدير: لأنّ والمعنى: ولو يرى الذين ظلموا شدة عذاب الله إذ يرون العذاب لنندموا على اتخاذ الأنداد؛ لأنّ القوة لله لا للأنداد^(٣).
وعند بعضهم أنهم على إضمار (علمو)، ويكون هو جواب (لو)، والتقدير: ولو يرى الذين ظلموا شدة العذاب لعلمو أن القوة لله جميّعاً^(٤).

الوجه الثاني: «وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ» هنا وقف، ثم يبدأ بقوله تعالى: «إِنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ» بكسر (إن) في الموصعين، وهي قراءة يعقوب الحضرمي^(٥). والفعل (يرى) بصيغة الغيبة كذلك كما في الوجه الأول.

وقوله: (إن القوة لله جميّعاً) جملة استثنافية لا محل لها من الإعراب، وجملة: (وإن الله شديد العقاب) جملة معطوفة على السابقة لا محل لها من الإعراب أيضاً.

وقد تم الوقف جوازاً على (العذاب)، والكلام بعده مستأنف. وهو قول الأخفش والقراء في أحد قوله. والمعنى: ولو يرى الذين ظلموا شدة بأس الله تعالى عند رؤيتهم العذاب لأيقنوا مضرّة اتخاذ الأنداد، ثم استأنف بعد ذلك فقال: (إِنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ) أي: القدرة له لا للأنداد^(٦). وعلى هذا فالجواب ممحض قدره الفراء بقوله: لقالوا إن القوة لله جميّعاً^(٧).

(١) الأخفش: "معاني القرآن" ١٥٣/١ - ١٥٤/١؛ والزجاج: "معاني القرآن" ٢٢٨/١.

(٢) ينظر: القرطبي: "تفسيره" ١/١٢٧ - ١٢٨؛ والرازي: "تفسيره" ٢٢٥/٢؛ وأبو حيان: "البحر" ١/٤٧١؛ ومكي: "الكشف" ١/٢٧١.

(٣) ابن أبي مريم: "الكتاب الموضح" ٢١٠/١.

(٤) ابن أبي مريم: المرجع السابق نفسه ٢١٠/١.

(٥) من "القراءات العشر". وينظر: ابن الجوزي: "النشر" ٢/٢٤؛ والأزهري: "معاني القراءات" ١/١٨٧؛ والأصبهاني: "المبسوط في القراءات العشر" ١٣٩؛ والبننا: "الاتحاف" ٤٢٥/١.

(٦) ابن أبي مريم: "الكتاب الموضح" ١/٣٠٩. وينظر: النحاس: "القطع" ١٧٧؛ والأشموني: "منار الهدى" ٤٤؛ والأنباري: "إيضاح الوقف" ٥٤٠؛ والدانى: "المكتفى" ١٧٩.

(٧) القراء: "معاني القرآن" ١/٩٧ - ٩٨؛ والأخفش: "معاني القرآن" ١/١٥١ - ١٥٢؛ والزمخشري: "الكاف الشاف" ١/٢٦٢؛ والرازي: "تفسيره" ٢٢٥/٢.

وقال الأصبهاني: "الأوجه أن يكون (إن القوة لله جمِيعاً) على الاستئناف، ويقف على قوله: (إذ يرون العذاب) وهي قراءة يعقوب^(١).

الوجه الثالث: تقرأ هذه الآية «وَلُوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ» هنا وقف، ثم يبتدأ بقوله تعالى: «إِنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ» والفعل (ترى) بالباء بصيغة الخطاب، وهو موجه إلى النبي ﷺ^(٢). وهمزة (إن) الأولى والثانية مكسورة كالوجه السابق مباشرة و(إن القوة لله جمِيعاً) جملة مستأنفة و(إن الله شديد العقاب) معطوفة، والوقف على العذاب تمَّ جوازاً، والكلام بعده مستأنف^(٣). والمعنى على هذا الوقف: "لو ترى يا محمد الظالمين حين يرون العذاب، وجواب لو محذوف تقديره: لقلت: إن القوة لله جمِيعاً، وإنه إله شديد العقاب"^(٤).

الوجه الرابع تقرأ هذه الآية (ولُو تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ) هنا وقف، ثم يبتدأ بقوله تعالى: «إِنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ» والفعل (ترى) بالباء بصيغة الخطاب أيضاً موجه إلى رسول الله ﷺ. وهمزة (إن) الأولى والثانية مفتوحة كالوجه الأول. و(إن القوة لله جمِيعاً) هذا المصدر المسؤول في موضع نصب مفعول لفعل محذوف تقديره: ترى أي: المصدر المنسبك مفعول ثان لـ(ترى) الأولى (عند من جعلها تتصبب مفعولين). والمعنى على هذا الوجه: ولو ترى يا محمد الذين ظلموا حين يرون العذاب ترى أن القوة لله جمِيعاً وأن الله شديد العقاب. هذا لمن قدر (ترى) محذوفة العذاب وكون القوة لله جمِيعاً وكونه شديد العذاب، والجواب في كل ذلك ممحض تقديره: لرأيت أمراً عظيماً^(٥). واختلاف الوجه الإعرابي فيما تقدم جاء تابعاً لاختلاف الوقف.

المسألة السابعة

قال تعالى: «وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ»^(٦).

(١) ينظر الأصبهاني: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١٢١/١ .

(٢) القراءة بالباء لخافع وابن عامر ويعقوب، وقرأ الباقيون بالباء. وينظر: ابن مجاهد: "السبعة" ، من ١٧٣؛ والداني: "التبسيير" ، ص ٧٨؛ والأزهري: "معاني القراءات" ١٨٦/١؛ ومكي: "الكشف" ٢٧٢-٢٧١/٢؛ وأبو زرعة: "حججة القراءات" ١١٩ .

(٣) مكي: "المشكل" ٢٧٢-٢٧٣/١؛ والأبياري: "البيان" ١/١٢٣-١٢٤ .

(٤) ابن مريم: "الكتاب الموضع" ١/٢٠٧-٢٠٨ .

(٥) ينظر: الأصبهاني: كشف المشكلات" ١/١٢٠؛ وابن أبي مريم: "الكتاب الموضع" ١/٢٠٨ .

(٦) سورة الحجر: ٢٠ .

اختلف العلماء في إعراب (من) في الآية السابقة، وتبعًا لاختلافهم في إعرابها اختلف الوقف في الآية، وكان خلافهم على أقوال:

القول الأول: أن (من) في موضع نصب بفعل مضمر، والتقدير: وجعلنا لكم فيها معايش وأعشنا من لستم له برازقين. وأجاز هذا الوجه مكي في "مشكل إعراب القرآن"^(١).

وعزاه العكري في "التبیان" إلى الزجاج، وتابعه أبو حیان^(٢). وهذا منهما وهم في فهم كلام الزجاج، حيث قال الزجاج: "موضع (من) نصب من جهتين:

العطف على (معايش)، المعنى: وجعلنا لكم من لستم له برازقين. وجائز أن يكون عطفًا على تأويل (لكم)، المعنى في قوله: (وجعنا لكم فيها معايش) أعشناكم ومن لستم له برازقين^(٣).

وعلى هذا الوجه يجوز الوقف على (من)، على أن الجملة بعدها استثنافية لا محل لها من الإعراب^(٤).

القول الثاني: أن (من) في موضع رفع بالابتداء، والخبر مضمر، أي: ومن لستم له برازقين جعلنا له فيها معايش^(٥). وعزي إلى المبرد أن الكلام تم عند قوله: (معايش) وأن (من) في موضع رفع على الابتداء^(٦). وذكر أبو حیان هذا الرأي ولم ينسبه^(٧). وقد غلط النحاسُ يعقوب الحضرمي في وقفه على (معايش): لأن (من) عنده معطوف على (معايش) أو على الكاف والميم وإن كان هذا بعيدًا، وذكر أن الوقف التام عند قوله: (برازقين)^(٨). ومما تقدم نعلم أن الوقف على (معايش) لا يجوز؛ لأن كون (من) في موضع رفع بالابتداء ضعيف والظاهر خلافه.

القول الثالث: أجاز بعضهم أن تكون (من) في موضع جر بالعطف على الكاف

(١) يراجع: مكي: "المشكل" ٤١١/١ .

(٢) ينظر: العكري: "التبیان" ٧٧٩؛ وأبو حیان: "البحر" ٤٥٠/٥ - ٤٥١ .

(٣) الزجاج: "معانی القرآن" ١٧٧/٢ . وينظر: النحاس: "إعراب القرآن" ١٩٢-١٩٣/٢؛ والطبرسي: "مجمع البيان" ٣٢٢/٢؛ والأنباري: "بيان" ٦٦/٢ .

(٤) النحاس: "إعراب القرآن" ٢-١٩٢ .

(٥) ينظر: السمين الحلبي: " الدر المصنون" ١٥٢/٧ .

(٦) ينظر: الطبرسي: "مجمع البيان" ٣٢٢/٣ .

(٧) أبو حیان: "البحر المعحيط" ٤٥٠/٥ - ٤٥١ .

(٨) ينظر: النحاس: "القطع والاثناف"؛ ص ٤٢٠؛ والأنباري: "ايضاح الوقف"؛ ص ٧٤٠؛ والداني: "المكتفي" ٣٤٤؛ والأشموني: "منار الهدى" ١٥٤ .

وال Mime في (لكم) أي: وجعلنا لكم فيها معايش، ولمن لستم له برازقين، وجاز ذلك من غير إعادة العjar على مذهب الكوفيين وبعض البصريين.

أجاز هذا المذهب الفراء ومن وافقه، وهو الظاهر عند أبي حيّان^(١).

وردَ هذا المذهبُ المبردُ والنحاسُ وغيرُهُما بِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُجْرُورِ
بِدُونِ إِعَادَةِ الْجَارِ ضَعِيفٌ^(٢). وَعَلَى هَذَا الإِعْرَابِ لَا يُوقَفُ عَلَى (مَعَايِشَ)، بَلْ الْوَقْفُ عَلَى
(بِرَازِقَيْنِ) حَتَّى لَا يَقُصُّ بَيْنَ الْمَعْطُوفَ وَالْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ.

والذى اختاره من هذه الأقوال أن (من) معطوفة على (معايش)، وهو ما تقدم أنه أحد قولى النحاس، والمعنى: جعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين من العبيد والإبل والفنم، وما أشبه ذلك، وهذا مذهب الفراء وهو أحد قولى الزجاج وغيره، واختاره الطبرى^(٣). وعلى هذا فالوقف فى الآية على (برازقين) لا على (معايش).

المساندة الشامنة

قال تعالى: «الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ»^(٤).

منع الأصبهاني الوقف في الآية السابقة على قوله (بظلم)، وذلك لأن الإعراب يمنع الوقف عنده؛ ذلك أن إعراب الآية عنده هكذا: (الذين) مبتدأ، وصلته تنتهي عند قوله (بظلم)، وخبر المبتدأ قوله: «أولئك لهم الأمان» حتى لا تفصل بين المبتدأ وجملة والخبر.

قال الأصبهاني في الآية السابقة: «(الذين) مبتدأ، وصلته تنتهي إلى قوله (بظلم)
والخبر (ولئك لهم الأمان)، ولا يجوز الوقف على قوله (بظلم)، وجوزه أبو الفضل
الرازي^(٥)، على أن يكون (الذين) خبر ابتداء مضمر، وهو تعسف عندنا، والصواب ما
بدأتك به، إلا أن تقدر (الذين) على قوله: «أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْانِ»^(٦). فقيل (الذين

(١) الفراء: معاني القرآن، ٢/٨٦؛ وأبو حيأن: البحار المحيط، ٥/٤٥٠-٤٥١.

^{٢)} يراجع النحاس: "أعراب القرآن" ١٩٢/٢-١٩٣.

(٢) ينظر: الفراء: "معاني القرآن" ٢/٨٦؛ والزجاج: "معاني القرآن" ٣/١٧٧؛ والطبرى: تفسيره ٧/٥٠٣.

(٤) سورة الأنعام: ٨٢ .

(٥) هو عبد الرحمن بن أحمد أبو الفضل الرازي، له تصانيف منها "جامع الوقوف"، ت ٤٥٤هـ. وينظر
الذهبي: "معرفة القراء" ١٦١-١٩٤؛ وكحالة: "معجم المؤلفين" ٥/١١٦.

الذهبي: "معرفة القراء" ٤١٧/١؛ وكحالة: "معجم المؤلفين" ٥/١١٦.

آمنوا) أي: هم الذين آمنوا، فحينئذٍ نقف على قوله (بظلم)، والأحسن أن تحمله على الإضمار لقوله: (أولئك لهم الأمان)، فكرر في الثاني لفظ (الأمان)، ولم يقل (أولئك لهم الأمان) كان العمل على الأول أحسن^(١).

والوقف على قوله (بظلم) لم يذكره من أصحاب الوقف إلا صاحب "منار الهدى"، وعzaه إلى نافع^(٢). والوقف في هذه الآية يتربّ على الوجه الإعرابي قوّة وضعفاً؛ ولذلك أجمل السمين الحلبّي أوجه الإعراب في هذه الآية، وخلاصة ما ذكره أن قوله تعالى: (الذين آمنوا) هل هو من كلام إبراهيم أو من كلام قومه، أو من كلام الله تعالى؟ فهذه ثلاثة أقوال للعلماء عليها يتربّ الإعراب والوقف. فإن قلنا: إنها من كلام إبراهيم جواباً على السؤال في قوله: (فأي الفريقين)، وكذا إن قلنا: إنها من كلام قومه وإنهم أجابوا بما هو حجة عليهم كان الموصول خبراً لمبتدأ محنّوف، أي: هم الذين آمنوا، على هذا يكون الوقف على قوله (بظلم) وهذا ما أجازه الأصبهاني في قوله السابق. وإن كان قوله (الذين آمنوا) من كلام الله تعالى مجرد الخبر كان الموصول مبتدأ وخبره جملة (أولئك لهم الأمان) وعلى هذا يكون الوقف على (الأمان) حتى لا تفصل بين المبتدأ وجملة الخبر وهما كالشيء الواحد^(٣). وبهذا يتوجّه الوقف والوصل تبعاً للوجه الإعرابي.

المساندة التاسعة

قال تعالى: «وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تَقُولُوا إِلَّهٌ كُوْنٌ»^(٤).

قال الأصبهاني: لا يجوز الوقف على قوله (من قبلكم) ولا الابتداء بقوله (واياكم أن اتقوا الله): لأن المعنى يصير احذروا اتقاء الله كما في الخبر (إياكم وحضراء الدّمْن)^(٥) والمعنى: اتقوها وقالوا: إياك والشر أي: احذره.

^{٤١} (١) ينظر الأصبهاني، كشف المشكلات، ١/١١.

(٢) ينظر الأشموني: *منار المدى*، ص ١٠١.

(٣) ينظر السمين الحلبي: " الدر المصور " ٢٢ / ٥؛ وينظر أبو حيان: " البحر " ٤ / ١٧١ .

(٤) سورة النساء: من الآية ١٣١ .

(٥) هذا خبر مشهور على السنة النحوين والأدباء وأصحاب غريب الحديث، وهو خبر غير صحيح، لم يرد في دواوين السنة. قال الدارقطني: لا يصح من وجه. وذكره العجلوني في كشف الغافر ٢٧٢/١، وينظر أبو عبيدة غريب الحديث ٤٩/٣؛ وابن الأثير: النهاية ٤٢/٤، ويروي بزيادة: قيل: وما ذاك يا رسول الله. قال: المرأة الحسنة في منبت السوء والدمن: جمع دمنة وهي الموضع القريب من الدار الذي تجتمع فيه الفتن فتبدل فيه أبوالها وأبعارها، شبه المرأة بما ينabit في الدمن من الكلأ يرى له نضارة وهو وبين المرعى مفتقد الأصل. ينظر ابن منظور: اللسان (دمن).

وإياك والأسد^(١). وإنما المعنى: وصيناهم وإياكم بأن اتقوا الله، ومثله (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا)^(٢) أي: يخرجونه معكم لأجل إيمانكم^(٣). فالحاصل أن الابتداء بر(إياكم) لا يجوز؛ لأن (إياكم) معطوف على (الذين) ووقف نافع على (إياكم) وهو وقف تام عنده، وخالفه أهل الوقف، فالوقف عندهم على (اتقوا الله) لتعلق (أن اتقوا الله) بما قبله^(٤).

والوقوف على (من قبلكم) والابتداء بر(إياكم) يفسد المعنى ويكون المعنى على التحذير أي: احذروا اتقاء الله، والله تعالى يأمر بالتقى لا يُحذّر منها.

ومثل هذه الآية قوله تعالى: (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا) فالوقف على (إياكم) وقف حسن للبيان، ثم تبتدأ (أن تؤمنوا بالله): لأنه لو وصل لأوهم أن (أن تؤمنوا) مفعول به على التحذير من إياكم، وهو لا يريد أن يقول : إياكم أن تؤمنوا؛ لأنه لا يعقل أن يحذرهم من الإيمان بالله، بل المعنى إما أن يكون:

- يخرجون الرسول وإياكم لإيمانكم بالله (أن تؤمنوا) في موضع المفعول لأجله.

- أو يخرجون الرسول وإياكم لثلا تؤمنوا بالله أي: كراهة أن تؤمنوا بالله^(٥).

المسألة العاشرة

قال تعالى: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا أَتُلُّ مَا حَرَمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾^(٦).

قال الأصبغاني: ... ويجوز أن تقف على (عليكم) ثم تبتدئ بر(لا تشركوا) أي: هو أن لا تشركوا، أي: هو الإشراك أي: المحرم الإشراك و(لا) زيادة.

ويجوز أن تكون (ما) استفهاماً منصوياً بـ (حرّم) أي: أي شيء حرّم ربكم فتفقّد على قوله: (ربكم)، ثم تبتدئ وتقول: (عليكم لا تشركوا) أي: عليكم ترك الإشراك، وهذا وقف بيان^(٧).

(١) يذكره النحويون في باب التحذير. ينظر: سيبويه: "الكتاب" ١٤١-١٢٨/١؛ والمبرد: "المقتضب" ٢١٢/٢-٢١٣؛ وابن يعيش ٢٥-٢٦؛ والسيوطى: "الهمم" ٢٢-٢٣/٢.

(٢) سورة الممتحنة: من الآية ١.

(٣) ينظر الأصبغاني: "كشف المشكلات" ٢٢٥/١ . ٢٢٦-٢٢٥/١ .

(٤) ينظر الأنباري: "إيضاح الوقف" ٦٠٦؛ والنحاس "القطع" ٢٧٠؛ والداني: "المكتفى" ٢٢٧؛ والأشموني: "منار الهدى" ص ٨٢ .

(٥) ينظر: الداني: "المكتفى" ٥٦٣، ومكي: "المشكل" ٧٢٨/٢؛ والفراء: "معاني القرآن" ١٤٩/٣ .

(٦) سورة الأنعام: من الآية ١٥١.

(٧) الأصبغاني: "كشف المشكلات" ٤٤١/١ .

جواز الوقف على (عليكم)، والابتداء بـ(ألا تشركوا) أجازه النحاس وبعض العلماء^(١).

واشترط ابن الشجري لجواز هذا الوجه كون (لا) في (ألا) زائدة.

قال ابن الشجري: **فَإِمَّا قَوْلُهُ: (أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) فَيَحْتَمِلُ الْعَالِمُ فِيهِ وِجْوهًا:....**

والثاني: أجازة هذا المعرب أن يكون في موضع رفع على تقدير مبتدأ ممحض أي: هو ألا تشركوا به شيئاً، ولا يصح عندي هذا التقدير إلا أن يحكم بزيادة (لا): لأن الذي حرمه الله عليهم هو أن يشركوا به فأنت إذا حكمت بأن (لا) للنفي صار المحرم ترك الإشراك، فإذا قدرت بها الطرح كما لحقت مزيدة في قوله: **﴿فَلَا أُخْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ﴾**^(٢).

وَهُمَا مَتَعَكَّبَانِ أَنَا تَسْجُدَ إِذْ أَمْرُتُكَ^(٣) استقام القول^(٤).

وقال السمين الحليبي: **السابع أن تكون (أن) وما في حيزها في موضع رفع على أنه خبر مبتدأ ممحض أي: المحرم أن لا تشركوا، أو المتنلو أن لا تشركوا، إلا أن التقدير بنحو المتنلو أحسن؛ لأنه لا يُحوج إلى زيادة (لا)، والتقدير بـ(المحرم أن لا تشركوا) يُحوج إلى زیادتها لثلا يفسد المعنى^(٥).** وعلى هذا فالوقف على (عليكم) جائز وتبتدئ بـ(ألا تشركوا).

وأما جواز الوقف على (ريكم) والابتداء بقوله (عليكم ألا تشركوا) ويكون على الإغراء فلم أجده هذا الوقف، وقد أجازه الأصبهاني، وتابعه العكري والأنباري.

قال العكري: **فِي (أَلَا تُشْرِكُوا) وجهان:**

والثاني: أنها منصوبة على الإغراء والعامل فيها (عليكم)، والوقف على ما قبل على أي: **الزموا ترك الإشراك**^(٦).

(١) ينظر النحاس: **القطع**، ص ٣٢٦؛ والأشموني: **منار الهدى**، ص ١٠٥ .

(٢) سورة المعارج: ٤٠ .

(٣) سورة الأعراف: من الآية ١٢ .

(٤) ابن الشجري: **آماليه** ٤٨/١ . وينظر القرطبي: **تفسيره** ١٢١/٧ .

(٥) السمين الحليبي: **الدر المصنون** ٢١٦/٥ . وينظر العكري: **الإملاء** ٢٦٥/١؛ والأنباري: **البيان**، ١: ٢٤٩ . وأبو حيان: **البحر المعحيط** ٢٤٩/٤ .

(٦) العكري: **الإملاء** ٢٦٥/١ .

وقال الأنباري: "ويجوز أن تقف على قوله (ربكم) ثم تبتدئ وتقرأ (عليكم لا تشركوا)، أي: عليكم ترك الشرك، فيكون (لا تشركوا) في موضع نصب على الإغراء بـ(عليكم)"^(١).

وجعل أبو حيان الوقف على (ربكم) والابداء بـ(عليكم) بعيداً، فقال: "واما النصب فمن وجوه:

أحدها: أن يكون منصوباً بقوله: (عليكم) ويكون من باب الإغراء، وتم الكلام عند قوله (أتل ما حرم ربكم) أي: التزموا انتقاء الإشراك، وهذا بعيد لتفكيك الكلام عن ظاهره^(٢).

وكذلك رد السمين الحلبي الوقف على (ربكم) والابداء بـ(عليكم) بمثل ما رد به شيخه أبو حيان^(٣).

والوقف على (ربكم) والابداء بـ(عليكم) غير واضح ولا يجوز؛ لأنه لا يتبادر إلى الذهن، بل المتبادر تعلق (عليكم) بـ(حرم) وعلى هذا فالراجح في إعراب قوله (لا تشركوا) أنَّ (أنْ) تفسيرية لأنها تقدمها ما هو بمعنى القول دون حروفه وهو (أتل)، و(لا) نافية، و(تشركوا) مجزوم بها، وهذا هو الظاهر وهو اختيار الفراء في معاني القرآن^(٤).

المسألة الحادية عشرة

قال تعالى: (فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبُّ إِنِّي وَضَعَتْهَا أَنْتَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ)^(٥).
 قرئت الكلمة (وضعت) ياسكان التاء وضمها^(٦)، فمن أسكن وقف عند قوله: (إني وضعتها أنت)، ويكون قوله: (والله أعلم بما وضفت) ابتداء إخبار من الله عز وجل، ومن قرأ (والله أعلم بما وضفت) بضم التاء كان داخلاً في القول، أي: قالت إني وضعتها أنت، وقالت: الله أعلم بما وضفت^(٧). وإنما ذكر الأصبهاني أن الوقف في قراءة من

(١) الأنباري: "البيان" ٣٤٩/١؛ وينظر الطبرسي: "مجمع البيان" ٢٨٢/٢ .

(٢) أبو حيان: "البحر المعيبط" ٤/٢٥٠ (أبو).

(٣) يراجع السمين الحلبي: " الدر المصنون".

(٤) يراجع القراء: معاني القرآن ١/٣٦٤؛ وينظر النحاس: "إعراب القرآن" ١/٥٩١ .

(٥) سورة آل عمران: من الآية ٣٦.

(٦) قرأ ياسكان العين وضم التاء ابن عامر، وأبو بكر عن عاصم، وفتح العين، وأسكان التاء الباقون. وينظر: الداني: "التيسيير" ٨٧؛ وابن مجاهد: "السبعة" ٢٠٤؛ وابن الجوزي: "النشر" ٢٣٩/٢؛ وأبو زرعة: "حجۃ القراءات" ١٦٠-١٦١ .

(٧) يراجع الأصبهاني: كشف المشكلات ١/٢٢٥-٢٢٦ .

اسكن التاء على قوله: (إني وضعتها أنشى) حتى لا يُتوهم أن جملة (والله أعلم بما وضفت) داخلة في مقول القول مع أنها كلام مبتدأ وهو إخبار من الله بذلك. والفعل (وضفت) اتصلت به تاء التائيث، وهي تعود على أم مريم، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي.

وفي الآية التفاتات من المتكلم على لسان أم مريم قبل ذلك (إني نذرت - فتقبل - إني وضعتها)، وبعد ذلك أيضًا (واني سميتها - واني أعيذها)، وتحول الحكاية عن الغائب وهي أم مريم نفسها: (والله أعلم بما وضفت) وهي من كلام الله سبحانه وتعالى، ولهذا حسن الوقف تبيئها إلى هذا الالتفات.

والمعنى في ضوء ذلك: والله أعلم بالشيء الذي وضعته أم مريم، وبما علق به من عظام الأمور^(١).

وأما القراءة الأخرى بإسكان العين وضم التاء في (وضفت) فالفعل مسند لضمير المتكلم المفرد، والكلام بهذا متصل بما قبله لفظاً ومعنى، فكل الضمائر السابقة واللاحقة هي على لسان أم مريم، وعلى هذا فالمعنى على هذه القراءة: قالت رب إني وضعتها أنشى وأنت أعلم بما وضفت، فهو كالتسبيح والخضوع والاستسلام، وليس تزيد بذلك إخباراً^(٢).

المسألة الثانية عشرة

قال تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلَمُونَ﴾^(٣).

ذكر النحويون أن قوله "إنا نعلم" استئناف كلام، وليس متصلة بقوله: "قولهم" لأنه لم يحزنه قول أحد: (إن الله يعلم ما يسررون وما يعلمو)^(٤).

وجعل الأصبهاني "إنا نعلم" استئنافاً، والوقف على "قولهم": لأن هذا الوقف يمنع توهם السامع أن "إنا نعلم ما يسررون وما يعلمو" مقول للكفار. والوقف على كلمة "قولهم" تام^(٥).

(١) ينظر: الأنباري: "إيضاح الوقف" ٥٧٥؛ والزمخشري: "الكساف" ٤٢٥/١؛ ومكي: "الكشف" ١/٤٠٢، والنحاس: "القطع والائتلاف" ص ٢٢١-٢٢٣.

(٢) ينظر: الفارسي: "الحجفة" ٢/٣٥٤؛ والقراء: "معاني القرآن" ١/٢٠٧؛ والطبرى: "تفسيره" ٦/٢٣٤؛ وأبوحنان: "البحر" ٢/٤٣٩؛ والطبرسى: "مجامع البيان" ١/٤٢٤؛ والداني: "المكتفى" ص ٢٠٠؛ والأشمونى: "منار الهدى" ص ٦٠.

(٣) يس: ٧٦.

(٤) يراجع: الأصبهاني: "كشف المشكلات" ٢/١١٢١.

(٥) ينظر: النحاس: "القطع" ص ٦٠؛ والداني: "المكتفى" ٤٧٦؛ والأشمونى: "منار الهدى" ٢٢٢.

وهذا الوقف أجمع عليه المفسرون لصحة المعنى عليه^(١).

المسألة الثالثة عشرة

قال تعالى: «وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ»^(٢).

هذه الآية فيها وجهان في الوقف والإعراب.

الوجه الأول: «آتاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ» بدون وقف على «كل»، ويكون الإعراب هكذا: «آتاكُمْ» فعل وفاعل ومفعول، و«من كل» شبه جملة متعلق بالفعل قبله.
«ما سأَلْتُمُوهُ» (ما) موصولة وهي مضاد لـ«كل»، وـ«سأَلْتُمُوهُ» جملة الصلة لا محل لها من الإعراب.

والمعنى في ضوء القراءة السابقة: أن الله قد آتاكُمْ مِنْ كُلِّ شيء سأَلْتُمُوهُ أن يعطيكم إياه.

الوجه الثاني: «آتاكُمْ مِنْ كُلِّ» هنا وقف على «كل» وهي منونة^(٣)، وتكون «ما» على هذه القراءة نافية، وقد بين العلماء المعنى على هذه القراءة وحاصل المعنى: آتاكُمْ من كل شيء لم تُسأله إياه، أي أنه تفضل عليكم بنعم لم تُسأله أن يتفضل بها عليكم، فتحن لم نُسأله مثلاً أن يهبنا شمساً ولا قمراً، وهي نعم امتن بها علينا دون أن نُسأله إياها، وهذا مزيدٌ فضل منه سبحانه^(٤).

وقد اختلف الإعراب في «ما» حسب اختلاف الوقف، فمرة كانت «ما» اسمًا ومرة كانت حرفاً.

المسألة الرابعة عشرة

قال تعالى: (قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ)^(٥).

قرئت هذه الآية على ثلاثة أوجه:

(١) ينظر: التحاس: «إعراب القرآن» ٢/٧٣٥؛ والطبرسي: «مجمع البيان» ٤/٤٣٣؛ «والبحر المحيط» ٧/٢٤٧.

(٢) إبراهيم: من الآية ٢٤.

(٣) وهي قراءة شاذة لابن عباس، والحسن، والضحاك، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وعمرو بن فائد، ويعقوب. وينظر: ابن خالويه: «الشواذ» ٦٨؛ ابن جني: «المحتسب» ١/٢٦٢؛ والبناء: «الإتحاف» ٢/١٦٩؛ وأبو حيyan: «البحر» ٥/٤٢٨.

(٤) ينظر: القراء: «معاني القرآن» ٢/٧٧-٧٨؛ والداني: «المكتفى» ٢٤٠؛ والأباري: «إيضاح الوقف» ٧٤١-٧٤٢؛ والأخفش: «معاني القرآن» ٣/٢٧٦؛ والتحاس: «القطع» ٤١٦؛ والزجاج: «معاني القرآن» ٣/١٦٢.

(٥) سورة ص: ٨٤.

الأول - نصبهما (فالحقُّ والحقُّ أقول)^(١).

الثاني - رفع الأولى ونصب الثانية (فالحقُّ والحقُّ أقول)^(٢).

الثالث - بجر الأولى ونصب الثانية (فالحقُّ والحقُّ أقول)^(٣).

ويترتب على كل ضبط منها مع مراعاة الوقف وعدمه الأحكام الخمسة التالية :

موضعان فيهما وقف على النحو التالي:

١ - (قال فالحقُّ) ثم تقف، وتبتدئ (والحقُّ أقول) بنصبهما، وعلى هذا فالحقُّ مفعول لفعل محذوف تقديره: قولوا أو اسمعوا، ثم وقف، والحقُّ أقول مفعول مقدم أي: وأقول الحقُّ والمعنى: قولوا الحقُّ ولا أقول إلا الحقُّ.

٢ - (قال فالحقُّ) ثم تقف وتبتدئ (والحقُّ أقول) برفع الأولى ونصب الثانية، وعلى هذا فالحقُّ خبر لمبتدأ ممحذف، والتقدير: هو الحقُّ أو أنا الحقُّ، و(الحقُّ أقول) مفعول مقدم.

والمعنى: أنا الحقُّ، ولا أقول إلا الحقُّ.

ثلاثة مواضع لا وقف فيها على النحو التالي:

١ - (فالحقُّ والحقُّ أقول) بنصبهما ولا وقف، فالحقُّ مفعول منصوب بـ "لأملاًن" ، واقترانه بالألف واللام وطرحهما سواء، وهو بمنزلة قوله: حمدًا لله والحمد لله^(٤). والحقُّ أقول: مفعول مقدم والمعنى: حقًا لأملاًن والحق أقول^(٥).

٢ - (فالحقُّ والحقُّ أقول) برفع الأولى ونصب الثانية، "الحقُّ" مبتدأ وخبره بعد ذلك لأملاًن مثل: عزمة صادقة لأملاًن، والحقُّ أقول: مفعول مقدم. والمعنى: فالحقُّ لأملاًن والحقُّ أقول.

٣ - (فالحقُّ والحقُّ أقول) بجر الأولى ونصب الثانية بلا وقف كذلك. فالحقُّ الفاء

(١) وهي قراءة نافع، وابن كثير، وابي عمرو، وابن عامر، والكسائي، وينظر ابن أبي مريم: "الكتاب الموضح" ٣/٦١٨-٦١٩؛ وأبو زرعة: "حججة القراءات" ٦١٨-٦١٩.

(٢) وهي قراءة عاصم وحمزة، وينظر: الأزهري: "معاني القراءات" ٢/٢٢٢؛ والحججة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٤٠٧.

(٣) وهي قراءة شادة نسبت للحسن وقتادة، وينظر ابو حيان: "البحر" ٧/٤١١.

(٤) الفراء: "معاني القرآن" ٢/٤١٢.

(٥) الأبياري: "إيضاح الوقف" ٨٦٥؛ والنحاس: "القطع" ٦١٦؛ والزجاج: "معاني القرآن" ٤/٤١٤؛ والمداني: "المكفي" ٤٨٥؛ ومكي: "المشكل" ٢/٢٢٤؛ والعكري: "التبیان" ٢/١١٧؛ والأشموني: "منار الهدى" ٢٢٩.

قامت مقام واو القسم، أو هناك واو قسم مضمرة، والعرب تلقى الواو من القسم ويعفضونه، سمعناهم يقولون: الله لتفعلن، فيجيب المجيب: الله لأن فعلن؛ لأن المعنى مستعمل، المستعمل يجوز فيه الحذف، كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: خير يريد بخير، فلما كثرت في الكلام حذفت^(١).

والحق أقول: مفعول مقدم. والمعنى: أقسم بالله الحق لأملاك الحق أقول.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

(١) الفراء: "معاني القرآن" ٤١٢/٢ - ٤١٣ . وينظر: الفارسي: "العضديات" ١٠٥ ؛ وثعلب: "المجالس" ٣١٦ ؛ وابن هشام: "المقني" ٥١٠ - ٦٥٣ ؛ والطبرسي: "مجمع البيان" ٤/٤٨٦ ؛ والأنباري: "بيان" ٢/٣١٩ - ٣٢٠ . والنحاس: "إعراب القرآن" ٢/٨٠٦ .

الخاتمة

تناولت في هذا البحث الذي هو بعنوان: (الوقف والوصل وأثرهما في الوجه الإعرابي) بعض آيات القرآن الكريم التي كان للوقف والوصل فيها أثر في الإعراب. وقد توصلت من خلال ذلك إلى النتائج الآتية:

أولاً - أنَّ علم الوقف والوصل من أهم علوم القرآن التي ينبغي لطالب العلم أن يتقنها ويقف على أسرارها، ويتعرف على مواضعها.

ثانياً - تكمن أهمية الوقف والوصل بأن بينهما وبين الإعراب اتصالاً وثيقاً، فقد يكون المعنى صحيحًا على الوقف على الكلمة، وإذا وصلناها بما بعدها أدى الوصل إلى فساد المعنى.

وقد تقدم عدد لا بأس به من الآيات توضح هذا الذي ذكرته.

ثالثاً - قد يكون الوقف على الكلمة صحيحًا على قراءة وغير صحيح على قراءة أخرى، مما يدل على أن للوقف والوصل ارتباطاً وثيقاً بالقراءات القرآنية، وقد أظهر البحث نماذج كثيرة من هذا.

رابعاً - لا غنى لمن تصدى لتفسير القرآن الكريم عن معرفة الوقف والوصل وأثرهما في الوجه الإعرابي، حتى لا يجنح المفسر إلى إعراب يفسد به المعنى، أو يجنح إلى وقف لا يتحقق والمعنى الصحيح.

وأحمد الله تعالى في البدء والختام، وصالة وسلاماً على خاتم الأنبياء وسيد أوصيائه سيدنا محمد بن عبد الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلى آله وصحبه ومن والاه.

ثبات المراجع:

- ١ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للبنا. ط القاهرة، ١٣١٧هـ.
- ٢ - إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود العمادي، ط بيروت: دار إحياء التراث العربي. ط الرابعة. ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٣ - إرشاد المبتدى وتنذكرة المنتهى، لأبي العز محمد بن حسين القلنس، ت: عمر حمدان القبيسي. ط السعودية، ط أولى ١٤٠٤هـ.
- ٤ - الأزمنة والأمكنة، المرزوقي (أبو على أحمد بن محمد)، مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد الدكن (الهند)، ١٣٢٢هـ.
- ٥ - الأصول في النحو، لابن السراج، ت: د. عبد الحسين الفتلى الأردن. ١٩٨٥م.
- ٦ - الأضداد، لابن الأنباري، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط بيروت. ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٧ - أمالی ابن الشجري. ط حيدر آباد الدكن. ١٣٤٩هـ.
- ٨ - إملاء ما مَنَّ به الرحمن، لأبي البقاء العكيري، ط بيروت. ط أولى. ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٩ - الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، ت: محمد محبي الدين. ط بيروت. بدون.
- ١٠ - الإنصاف بهامش الكشاف، للشيخ أحمد الإسكندراني ابن المنير.
- ١١ - إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي بكر الأنباري، ت: محبي الدين رمضان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. ١٩٧١م.
- ١٢ - البحر المحيط لأبي حيان، ط مصورة عن السلطان عبد الحفيظ. ط بيروت. ١٣٢٧هـ.
- ١٣ - البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، لابن عجيبة الحسني، ت: عمر أحمد الراوي. ط دار الكتب العلمية، ط أولى. ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٤ - البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ويليه القراءات الشادة وتوجيهها من لغة العرب. ط أولى. ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ١٥ - البيان في غريب إعراب القرآن، للأنباري، ت: د. طه عبد الحميد طه.

- مراجعة: مصطفى السقا الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ١٦ - التبيان في إعراب القرآن، للمعكري، ت: على محمد البيجاوي. ط الحلبي ١٩٧٦ م.
- ١٧ - تفسير البغوي. ط بيروت. بدون.
- ١٨ - تفسير روح المعاني، للألوسي. ط دار الفكر. ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ١٩ - تفسير القرآن العظيم، لابن كثير. ط الإمارات - الشارقة. بدون ت.
- ٢٠ - تفسير ابن أبي حاتم. ط بيروت. بدون ت.
- ٢١ - تفسير عبد الرزاق الصنعاني. ط الأردن. بدون ت.
- ٢٢ - التمهيد في علم التجويد، لابن الجوزي. ط القاهرة. بدون.
- ٢٣ - التيسير للقراءات السبع، للداني. ط اسطنبول. ١٩٣٠ م.
- ٢٤ - جامع الأصول، لابن الأثير، ت: عبد القادر الأرنؤوط. دار البيان. ١٩٩٩ م.
- ٢٥ - جامع البيان عن تأويل القرآن للطبراني. ط بيروت. ١٤٠٠ هـ.
- ٢٦ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي. ط دار إحياء التراث. ١٩٩٥ م.
- ٢٧ - العجني الداني في حروف المعاني للمرادي. ت: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. ط سوريا أولى. ١٢٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- ٢٨ - حاشية ابن هشام على بانت سعاد. ط بيروت. بدون.
- ٢٩ - حجة القراءات، لابن زنجلة، ت: سعيد الأفغاني. ط ثلاثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٣٠ - الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، ت: د. عبد العال سالم مكرم. ط ثلاثة.
- ٣١ - الحجة للقراءات السبعة، للفارسي، ت: على النجدي وآخرين. ط القاهرة. بدون.
- ٣٢ - العلبيات، للفارسي، ت: د. حسن هنداوي. ط بيروت. بدون.
- ٣٣ - الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزئية، للشيخ خالد الأزهرى. ط القاهرة. بدون.
- ٣٤ - خزانة الأدب، للبغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون. ط القاهرة. ١٩٨٩ م.

- ٢٥ - الخصائص، لابن جني، ت: محمد على النجار. ط بيروت. بدون ت.
- ٢٦ - الدر المصنون في علوم الكتاب المكتون، للسمين الحلبي، ت: د/ أحمد محمد الخراط. ط دمشق، ط أولى. ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٢٧ - روح المعاني = تفسير روح المعاني.
- ٢٨ - زاد المعاد في هدى خير العباد، لابن قيم الجوزية، ت: شعيب الأرنؤوط وزميله. ط بيروت، ط الخامسة عشرة. ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٢٩ - السبعة، لابن مجاهد، ت: د. شوقي ضيف. ط دار المعارف بمصر. ١٩٧٨ م.
- ٣٠ - سر الصناعة، لابن جني، ت: د. حسن هنداوي. ط دمشق. بدون.
- ٣١ - سنن أبي داود مع عون المعبود. ط بيروت. بدون.
- ٣٢ - سنن الترمذى مع تحفة الأحوذى. ط بيروت. بدون.
- ٣٣ - سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي. ط دار الريان.
- ٣٤ - السنن الصغرى للبيهقي. ط بيروت. بدون.
- ٣٥ - شرح ابن يعيش على المفصل. ط عالم الكتاب. بدون ت.
- ٣٦ - شرح أبيات سيبوية، للسيرافي. ط دمشق ١٩٧٩ م.
- ٣٧ - شرح الكافية، للرضي. ط بيروت. بدون.
- ٣٨ - شرح شواهد المفنى، للسيوطى. ط بيروت. بدون.
- ٣٩ - صحيح مسلم بشرح النووي. ط بيروت. بدون ت.
- ٤٠ - الصناعتين، لأبي هلال العسكري، ت: على محمد البيجاوى وزميله. ١٣٧١ هـ.
- ٤١ - ضرائر الشعر، لابن عصفور، ت: السيد محمد إبراهيم. ط بيروت. ١٩٨٢ م.
- ٤٢ - العميد في علم التجويد، للشيخ محمود على بسة. ط القاهرة. بدون.
- ٤٣ - غاية المرید في علم التجويد، عطية قابل نصر. ط القاهرة. بدون ت.
- ٤٤ - غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ت: حسين محمد شرف، الهيئة العامة للكتاب. ١٩٨٤ م.
- ٤٥ - الفتوحات الإلهية، لسلیمان بن عمر الجمل، ط بيروت. بدون ت.

- ٥٦ - القطع والائتلاف، لأبي جعفر النحاس، ت: د. أحمد خطاب. ط بغداد. ١٩٧٨ م.
- ٥٧ - الكتاب، لسيبويه، ت: عبد السلام هارون. ط بيروت، أولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- ٥٨ - الكتاب الموضح في القراءات وعللها، لنصر بن على المعروف بابن أبي مريم، ت: د. عمر حمدان الكبيسي. ط السعودية أولى. ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٥٩ - الكشاف، للزمخشري، ومعه كتاب الانتصاف وكتب أخرى. ط بيروت. بدون.
- ٦٠ - كشف الخفاء، للعجلوني. ط القاهرة. بدون.
- ٦١ - الكشف عن وجوه القراءات، لمكي بن أبي طالب، ت: د. محبي الدين رمضان. بيروت. ١٩٨٧ م.
- ٦٢ - كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، للأصبhani، ت: د/ أحمد الدالي. ط دمشق. ١٤١٥ هـ.
- ٦٣ - لسان العرب لابن منظور، ط دار المعارف بمصر. ١٩٧٩ م.
- ٦٤ - ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز، ت: د. رمضان عبد التواب وزميله. ط القاهرة. ١٩٨٢ م.
- ٦٥ - المبسوط في القراءات العشر للأصبhani، ت: سبيع حакمي. ط دمشق. ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٦٦ - مجالس ثعلب، لأبي العباسي ثعلب، ت: عبد السلام هارون. القاهرة. ١٩٦٩ م.
- ٦٧ - المحتسب لابن جني، تحقيق: على البغدادي وآخرين. ط القاهرة. ١٣٨٦ هـ.
- ٦٨ - المحرر الوجيز، لابن عطية. ط المغرب. ١٤٦٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ٦٩ - المسائل البصريات، للفارسي، ت: د. محمد الشاطر. ط القاهرة. بدون ت.
- ٧٠ - المسائل العسكرية، للفارسي، ت: د. محمد الشاطر. القاهرة. ١٩٨٢ م.
- ٧١ - المسائل العضديات، للفارسي، ت: الشيخ الراشد. ط دمشق. ١٩٨٦ م.
- ٧٢ - معاني القراءات، للأزهري، ت: د. عيد درويش. القاهرة. بدون.
- ٧٣ - معاني القرآن، للأخفش، ت: د. فائز فارس. ط الكويت. ط ١٩٨١ م.

- ٧٤ - معاني القرآن، للفراء، ت: النجار وزميله. ط بيروت. ١٩٧٣ م.
- ٧٥ - معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ت: د. عبد الجليل شلبي. ط بيروت. ١٩٨٨ م.
- ٧٦ - المقتضب، للمبرد، ت: محمد عبد الخالق عصيمة. ط بيروت.
- ٧٧ - معرفة القراء الكبار، للذهبي. ط بيروت. بدون.
- ٧٨ - معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة. ط بيروت. بدون.
- ٧٩ - مفني اللبيب، لابن هشام، ت: د. مازن المبارك وزميله. ط بيروت. ١٩٧٩ م.
- ٨٠ - مفاتيح الغيب، للرازي. ط القاهرة. بدون.
- ٨١ - المقاصد التحوية، للعيني. ط بيروت. بدون ت.
- ٨٢ - المقصد لتلخيص ما في المرشد، لذكريا الأنصاري. ط الحلبي. ١٩٧٣ م.
- ٨٣ - المكتفي في الوقف والابتداء، للداني، ت: يوسف المدعشي. ط بيروت. ١٩٨٤ م.
- ٨٤ - منار الهدى في الوقف والابتداء، للأشموني (أحمد بن محمد عبد الكريم). ط القاهرة. ١٩٧٢ م.
- ٨٥ - المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، لملا على القاري. ط القاهرة. ١٩٤٨ م.
- ٨٦ - المنصف، لابن جنى، ت: إبراهيم مصطفى وزميله. ط القاهرة. ١٩٥٤ م.
- ٨٧ - النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ت: محمد على الضباع. القاهرة. بدون.
- ٨٨ - النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ت: محمود الطناحي وزميله. ط إيران. ط أولى. بدون ت.
- ٨٩ - نهاية القول المفيد في علم التجويد، للشيخ محمد مكي نصر. ط القاهرة. بدون.
- ٩٠ - همع الهوامع، للسيوطى، ت: حمد شمس الدين. ط بيروت، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.